مجلس الأمن يحيل ملف القذافي إلى المحكمة الجنائية الدولية

الأحد 27 فبراير 2011 12:02 م

27/02/2011

نافذة مصر / رويترز

فرض مجلس الامن الدولي بالاجماع في ساعة مبكرة من صباح يوم الاحد ما وصفته واشنطن بانها "عقوبات قارصة" في شكل حظر على سفر الزعيم الليبي معمر القذافي وافراد عائلته وتجميد لارصدتهم

ودعا ايضا القرار الذي وافق عليه اعضاء مجلس الامن الخمسة عشر الى احالة القمع الدموي للمتظاهرين المعارضين للحكومة في ليبيا بشكل فوري الى المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي للتحقيق فيه واحتمال مقاضاة اي شخص مسؤول عن قتل مدنيين

وقالت سوزان رايس سفيرة الولايات المتحدة في الامم المتحدة ان الاجراءات التي فرضت على القذافي و**15** ليبيا اخرين منهم افراد عائلته "عقوبات قارصة**.** واضافت ان كل من ارتكب جرائم سيحاسب

وقالت "هؤلاء الذين يذبحون المدنيين سيحاسبون بشكل شخصي"

واشادت رايس في كلمة امام المجلس بعد التصويت "بوحدة هدف" المجلس في الموافقة على "الاجراءات الصارمة والملزمة" للقرار

وقال ابراهيم دباشي نائب سفير ليبيا لدى الامم المتحدة ان موافقة مجلس الامن الدولي على فرض عقوبات على الزعامة الليبية تعطي "دعما معنويا لشعبنا الذي يقاوم "

وقال دباشي الذي كان من اوائل الدبلوماسيين الليبيين الذين نددوا بالقذافي وانشقوا ان القرار"سيساعد على انهاء هذا النظام الفاشي الذي مازال موجودا في طرابلس"

وحث الامين العام للامم المتحدة بان جي مون ودباشي يوم الجمعة مجلس الامن على فرض عقوبات بشكل عاجل على الزعامة الليبية وقال بان في كلمة امام المجلس "ربما يصبح حتى القيام بعمل اكثر جرأة ضروريا" في الايام المقبلة

ولم يحل المجلس اي قضية من قبل الى المحكمة الجنائية الدولية سوى الصراع في اقليم دارفور بغرب السودان ووجهت المحكمة اتهامات للرئيس السوداني عمر حسن البشير بارتكاب ابادة جماعية وجرائم اخرى ضد الانسانية في دارفور

ودعا القرار الى انهاء العنف في ليبيا وقال ان"الهجمات الواسعة النطاق والمنظمة التي تجري حاليا في الجماهيرية العربية الليبية ضد السكان المدنيين ربما تمثل جرائم ضد الانسانية"

وكان دباشي قد حث في الاسبوع الماضي الامم المتحدة على فرض منطقة حظر طيران فوق ليبيا لحماية جيوب المقاومة من القوات الموالية للقذافي ولم يكن هذا الاقتراح ضمن القرار